المحاضرة الخامسة: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أعقاب المدرسة التجارية والطبيعية، وما صاحبها من تطورات لامست المجتمع الأوروبي في مختلف النواحي الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث مهدت عوامل عديدة في ظهور هذه التيار الفكري الذي تمثل في المدرسة الكلاسيكية وظهرت المدرسة الكلاسيكية مع مؤسسها آدم سميث ذلك من خلال كتابه ثروة الأمم الذي يعتبر تقدم كبير وبداية التحليل العلمي للظواهر الاقتصادية .

أولا: عوامل ظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

1- الثورة العلمية:

بعد أن تخلصت أوروبا من سيطرة أفكار الكنيسة ظهرت تيارات فكرية جديدة في مختلف العلوم أين تم اللجوء إلى حكم العقل و المنطق، و قد انعكس هذا الاتجاه أيضا على تحليل الظواهر الاقتصادية حيث ظهر تيار فكري جديد يثبت التحليل العلمي للظواهر الاقتصادي و هذا مع ظه ور آدم سميث و الذي سمي فيما بعد "بمؤسس علم الاقتصاد" حيث تبنى مجموعة من المبادئ الأساسية و المتمثلة أساسا في مبدأ الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2- الثورة الصناعية:

لقد أدى تغير المناخ الاقتصادي الذي كان سا ئدا في أوروبا من خلال سيطرة النظام الإقطاعي إلى نظام رأسمالي تجاري منه إلى رأسمال صناعي حيث أدى التطور الكبير في مجال الفن الإنتاجي في ميدان الصناعة إلى ظهور اختراعات مهدت لقيام ثورة صناعية حيث توفرت طاقة إنتاجية ضخمة للجهاز الإنتاجي امتدت إلى كل الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى توفر المزيد من حوافـز التوسع في الاستثمار في مجالات الصناعة، كل هذه الظروف أعادت تشكيل الطبقات في المجتمع حين ظهرت طبقة العمال الصناعيين الذين يملكون عنصر العمل مقابل الأجور، وطبقة أرباب العمل وهو المنتجون الصناعيون الذين يملكون عنصر رأس المال.

3- ظهور مفاهيم جديدة:

كنتيجة حتمية للثروة الصناعية تغيرت مفاهيم كثيرة سواء ما يتعلق منها بمفهوم الإنتاج والعوامل التي تحكمه عما كان متعارف إليه سواء عند التجاريين أين اعتبر المعدن النفيس هو أساس الثروة أو النشاط الزراعي بالنسبة للطبيعيين، بل أصبح الإنتاج الحقيقي يكمن في خلق الثروة من مصادر متعددة.

إضافة إلى أن الثورة الصناعية أدت إلى المطالبة بالمصلحة الخاصة، وازدياد الاهتمام بالسوق الداخلية، و تحليل الأسعار، و هذا كله ضمن منافسة تامة .

ثانيا: رواد المدرسة الكلاسيكية

1- آدم سميث:

و لقد تناول آدم سميث نظرياته من خلال كتابه "ثروة الأمم" حيث قسم كتابه إلى خمسة أجزاء

وقد تمثلت الإسهامات النظرية لآدم سميث فما يلي:

- **العمل مصدر الثروة:** وضع آدم سميث غاية أساسية لعلم الاقتصاد و هي الوصول للثروة و أن تحقيق ذلك يكون عن طريق الإنتاج و العمل ،و العامل الأساسي الذي يساعد على زيادة كمية الإنتاج هو التخصص و تقسيم العمل.

يعد تقسيم العمل ظاهرة عرفتها المجتمعات البشرية منذ القدم، إلا أن هذا التقسيم لم يكن على درجة من التقسيم الفني الحديث الذي عرفه في العصور الحديثة.

- **التخصص في العمل:** يرجع سميث الزيادة في كمية العمل التي يمكن للعدد نفسه من الناس القيام بها جراء تقسيم العمل إلى ثلاثة ظروف و هي:

- تطور ذكاء العامل نتيجة ممارسته المتكررة للعمل نفسه مما يزيد بالضرورة من كمية هذا العمل.

-توفير الوقت الذي يهدر عادة خلال عملية الانتقال لأنه من المستحيل أن ينتقل المرء بسرعة من نوع الأعمال إلى نوع آخر.

- إدراك العامل أهمية استخدام الآلة في تسيير العمل و ترقيته و يضيف سميث أنه من النتا ئج الإيجابية لتقسيم العمل أن البشر يكون أقرب إلى الوصول إلى هدف معين إذا انكبت قواهم الذهنية كلها و تركزت على موضوع واحد.

– **نظرية القيمة:** يعتبر آدم سميث أن العمل البشري هو الذي يحدد قيمة المنتجات، و أن الطاقة البشرية هي الإمكانية الاقتصادية الأولى التي تمتلكها الأمم، و يعتبر أن سعر أي مادة إنما ناتج عن المجهود و العمل المبذول في إنتاجها و يوضح سميث أن مسألة ارتفاع وانخفاض الأسعار راجع إلى قيمة السلعة ذاتها، ذلك أن المجهود و العمل الذي يبذل لإنتاج سلعة هو واحد لا يتغير.

و قد ميز سميث في بداية تحليله للقيمة بين القيمة الاستعمالية و القيمة ا لتبادلية، فالأشياء ذات القيمة الاستعمالية الكبرى غالبا ما تكون لها قيمة تبادلية قليلة أو معدومة و بالعكس فالأشياء ذات القيمة التبادلية غالبا ما تكون قيمتها الاستعمالية قليلة.

– **نظرية رأس المال:** فرق سميث بين العمل المنتج و العمل غير المنتج لأنه أراد أن يعبر بالعمل المنتج عن تلك الأعمال التي تساعد في زيادة تراكم رأس المال، فقد لاحظ أن الخدمات تستهلك فور إنتاجها و لا تقبل التخزين، و بالتالي لا تساعد على تكوين رأس المال في الفترات المقبلة ، كما ميز آدم سميث بين رأس المال الثابت و رأس المال المتداول.

– **نظرية السعر** : اعتبر سميث أن لكل سلعة سعرين أولهما السعر الحقيقي أو الطبيعي و الآخر هو السعر الاسمي أو النقدي الذي يتماشى و قانون العرض و الطلب، فمتى زاد الإنتاج و بالتالي زادت كمية العرض عن كمية الطلب هبط السعر، و هبوطه يقلل من أرباح المنتجين أو يوقعهم بالخسارة فيتوقفون عن الإنتاج و بذلك تعود الكميات المعروضة إلى الانخفاض و يعود التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هبوط السعر سوف يفسح مجال الشراء أمام عدد أكبر من الطالبين.

– **نظرية التوزيع:** يبين آدم سميث أن دخول عوائد و مكافآت عوامل الإنتاج ثلاثة هي: الأجور، الريع و الربح، تحدد لكل عامل من هذه العوامل التي شاركت في الإنتاج.

– **الأجور:** تعددت النظريات في الأجور عند سميث و أشهرها هي ما يعرف بأجر الكفاف، وتبين النظرية أن الأجور تساوي عادة قيم المواد الغذائية اللازمة لاستمرار العامل و عائلته على مستوى الكفاف و قد يزيد الأجر هنا أو ينقص حسب حالة البلد أو المرحلة التي يمر بها و إلى جانب نظريته حول الكفاف، أدرك سميث بضرورة زيادة أجور العمال. لأن زيادتها تدفع العمال إلى العمل و تزيد قوتهم وإنتاجهم، و تختلف الأجور حسب سميث حسب اختلاف الأعمال.

– **الربح**: هو ذلك الجزء من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب رأس المال، و تحدث سميث عن مقدار الربح الذي يتوقف على كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج و الذي يتأثر بنوع العمل و يختلف باختلاف الوقت و المكان، كذلك فإن معدل الأرباح يتأثر بمقدار رأس المال المستثمر في البلد.

– **وظائف الدولة**: ميز سميث بين ثلاث وظائف أساسية للدولة ، والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ الدفاع الخارجي: و هنا تقوم الدولة بحماية المجتمع عند الغزو أو العدوان الخارجي.
- ✓ العدل: إقامة العدل بين أفراد المجتمع و حمايتهم من الاضطهاد و الحفاظ على الحقوق والملكية الفردية.
- ✓ إنشاء المشاريع العامة: حيث تشمل هذه المشاريع ثلاث أنواع من المؤسسات العامة حددها مشروعات لدعم الصناعة و التجارة مثل إنشاء الطرق، و مؤسسات عامة للتعليم، و يقصد بها المدارس إضافة إلى مؤسسات عامة أخرى يقصد بها الكنائس.
- ✓ الحرية الاقتصادية : يعتقد سميث أن الدولة تتصف بالإسراف و التبذير و عدم الكفاءة وانعدام النزاهة و المحاباة، و عليه فالتدخل الحكومي الواسع النطاق في الحياة الاقتصادية يعود بالضرر الكبير على المجتمع و لهذا السبب أكد أن أي نظام اقتصادي لا يرفع شعار الحرية الاقتصادية و عدم التدخل الحكومي لا بد أن يؤدي إلى الانتقاص من إمكانيات المجتمع في النمو و التطور و الرفاهية.

2– دافيد ريكاردو:

يستند التحليل الاقتصادي عند ريكاردو * إلى عدد من الفروض ، و فيما يلي أهم مساهمات ريكاردو في تطوير النظرية الاقتصادية:

– **نظرية القيمة**: لم يقتنع ريكاردو بما ذهب إليه سميث نظرية القيمة و ذلك باقتصاد نظرية القيمة على المجتمع البدائي و إنما جعل النظرية نظرية عامة، حيث قبل بمبدأ التفرقة بين القيمة الاستعمالية و

* – ولد سنة 1772 من أم بولندية من أصل يهودي اشتغل بالأوراق المالية مثل والده كون ثروة ودخل البرلمان بعدها كرس وقته للتأليف، كتب عدة مؤلفات أشهرها مبادئ الاقتصاد السياسي وال ضرائب سنة 1817، ويعد من أكبر ممثلي المدرسة التقليدية الانجليزية، توفي سنة 1823.

قيمة المبادلة، بينما الغرض من نظرية القيمة هو البحث في محددات قيمة المبادلة. و قد اشترط الاستعمال حتى يكون للسلعة قيمة.

وقد طبق ريكاردو نظرية القيمة على سلعة العمل في حد ذاتها، فالعمل سلعة تحدد قيمتها بساعات العمل لإنتاجها أي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يكفل استمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان (مستوى للكفاف) و قد اعتقد ريكاردو أن زيادة الأجور عند الحد الأدنى تؤدي إلى زيادة السكان وبذلك تقود الأجور إلى الانخفاض من جديد و الاستقرار عند مستوى الكفاف.

– **نظرية التوزيع**: اعتقد ريكاردو أنه لا يمكن فصلها عن نظرية القيمة ، و تعتبر مساهمة ريكاردو في نظرية التوزيع هامة خاصة بالنسبة للريع، حيث استبعد كونه من عناصر القيمة فالريع نتيجة للثمن و ليس سببا له.

وقد أرجع ريكاردو مفهوم الريع إلى الفرق في خصوبة الأراضي و ضرورة تغطية ثمن الإنتاج في أقل الأراضي خصوبة. و بالتالي تحصل الأراضي الأقل خصوبة على دخل– الريع–.

و بذلك فإن الريع لا يدخل في تحديد القيمة التي تحدد بقيمة العمل المبذول في أقل الأراضي خصوبة. فالقيمة تحدد بالعمل المبذول فيها، و المقصود هنا هو العمل المبذول في الأراضي الأقل خصوبة، وهي أيضا أساس فكرة قانون تناقص الغلة.

النقود: حيث بحث ريكاردو عملية إصدار النقود الورقية و قد كانت فكرته هاته ناتجة عن الأزمة التي عرفتها انجلترا عام 1797 خلال التزاحم على الحصول على السيولة النقدية و قد أدى ذلك إلى تراجع الاحتياط من الذهب من 10 مليون باوند إلى 1.5 مليون باوند. و قد اعتقد ريكاردو بأهمية النقد الورقي في التجارة و التقدم بعد نظام النقد المعدني.

فمعالجة انخفاض قيمة النقد الورقي عن أن يكون من خلال تنظيم و إدارة عرضه من خلال تعليق إصداره و توقيفه، وهذا الاقتراح التي تقدم به ريكاردو، يفيد بأن على البنك أن يقوم تدريجيا بتخفيض كمية نقده الورقي الموجود في التعامل حتى يتوصل إلى مساواته بما تبقي من نقد بالقيمة المعدنية التي يمثلها.

– **نظرية التجارة الدولية**: توصل ريكاردو إلى بناء نظريته في التجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية أو النفقات النسبية و التي بنيت على مجموعة من الفرضيات.

وقد رأى ريكاردو أن التجارة الخارجية تختلف جذريا عن التجارة الداخلية و أن هناك مصلحة في قيام التجارة بين بلدين دون الحاجة إلى اختلاف في النفقات المطلقة، و يكفي أن يوجد اختلاف في التكاليف النسبية بين البلدين حتى تحقق التجارة نفعا بينهما.

– نظرية النمو الاقتصادي:

لقد اعتقد ريكاردو أن الأراضي الزراعية نادرة و ذلك لتعليل سبب حصولها على الريع، ويتزايد الريع كلما زاد الطلب على المنتجات الزراعية، و حتى لو افترض أن رأس المال قد يستخدم بدلا من العمل في الإنتاج الزراعي فإن الأمر لن يغير شيئا. و ذلك بسبب اعتقاده أن رأس المال ما هو إلا عمل مخزون. وقد أهمل ريكاردو دور التكنولوجيا في التطور الزراعي.

وعليه فإن ريكاردو يشترك مع كل الكلاسيك في مسألة أجور الكفاف و عدم وجود البطالة، وسيادة المنافسة و قد صب هذا كله في صالح الزراعة و ذلك بإعادة توزيع الدخل القومي لصالحها عن طريق تزايد نصيب ملاك الأراضي من الريع، على عكس الصناعة سبب تناقص الرأسماليين.